أثر مؤسسة ضمان الودائع الأردنية في ثقة المودعين واستقرار العمل المصرفي – دراسة تحليلية

أحمد حسن علي*
كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية
ahmed.hassen.ali@aliraqia.edu.iq

الخلاصة :

تعتبر مؤسسات ضمان الودائع من أهم الأدوات لتعزيز الثقة بالمصارف وحماية حقوق المودعين تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحليل دور مؤسسة ضمان الودائع الأردنية (JODIC) في تعزيز ثقة المودعين وزيادة حجم الإيداعات المصرفية، مما يدعم استقرار القطاع المصرفي في الأردن، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مؤسسة ضمان الودائع الأردنية في تعزيز ثقة المودعين وزيادة حجم الودائع المصرفية، انطلاقًا من مشكلة البحث الرئيسية المتمثلة في الحاجة إلى قياس الأثر الفعلي لهذه المؤسسة على استقرار القطاع المصرفي. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، شمل مسحًا لعينة من العاملين في القطاع المصرفي.

وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة المؤسسة وزيادة مستوى الثقة المصرفية، حيث أسهم وجودها في تفسير نسبة كبيرة من التغير في مستوى ثقة المودعين. حيث بلغت قيمة R–square قيمة (٠.٣٥٠) وهذا يوضح أن وجود مؤسسة ضمان الودائع تفسر ٣٥% من زيادة حجم الإيداعات.

وبناءً على هذه النتائج المباشرة، تقدم الدراسة توصيات رئيسية هي: تعزيز التوعية بدور المؤسسة بين المودعين، ومراجعة سقف التعويضات المضمون بشكل دوري لمواكبة متطلبات الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة ضمان الودائع ، ثقة المودعين، حجم الودائع المصرفية، استقرار القطاع المصرفي، حماية حقوق المودعين .

The impact of the Jordanian Deposit Guarantee Corporation on depositor confidence and banking stability - An analytical study

Ahmed Hasan Ali
College of Administration and Economics - University of Iraq

Abstract:

Deposit guarantee institutions are considered among the most important tools for enhancing confidence in banks and protecting depositors' rights. This paper aims to analyze the role of the Jordanian Deposit Guarantee Corporation (JODIC) in boosting depositor confidence and increasing the volume of bank deposits, thereby supporting the stability of the banking sector in Jordan.

This study seeks to analyze the role of the Jordanian Deposit Guarantee Corporation in enhancing depositor confidence and increasing deposit volumes, addressing the core research problem: the need to measure the institution's actual impact on banking sector stability. The

* الباحث الرئيسي : أحمد حسن علي .

study adopted a descriptive-analytical approach, conducting a survey of a sample of employees in the banking sector.
The results revealed a strong positive relationship between the Corporation's activities and an increased level of banking confidence, demonstrating that its presence explains a sizable portion of the variation in depositor trust levels. Based on these direct findings, the study puts forward key recommendations: increasing awareness of the Corporation's role among depositors and periodically reviewing the guaranteed compensation ceiling to align with the requirements of banking stability.
Keywords: Deposit Insurance Corporation, Depositor Confidence, Bank Deposit Volume, Banking Sector Stability, Protecting depositors' rights .

المقدمة:

يُعدُّ وجود نظامٍ مصرفيٍ سليمٍ ركيزةً أساسيةً لاستقرار الاقتصاد الكلي، حيث يسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وفي هذا الإطار، تبرز مؤسسات ضمان الودائع كآلية حيوية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي والحفاظ على استقراره، خاصة في ظل البيئة المالية المتقلبة التي تشهدها الأسواق العالمية. فكما يذكر الفرج (٢٠١٩)، يوفر ضمان الودائع "حمايةً للمودعين وحقوقهم في حال تعرض المصرف لأزمات مالية"، مما يحد من ظاهرة الهروب الجماعي للودائع التي قد تنتج عن حالات عدم اليقين.

وتكمن أهمية هذه المؤسسات في دورها كشبكة أمان، لا تقتصر على مجرد تعويض المودعين في حالات إعسار المصارف، بل تمتد إلى منع انتشار آثار الصدمات عبر النظام المالي. فكما يشير العريان (٢٠٢٠)، غالباً ما تكون الأزمات المصرفية نتيجة لـ "سوء الإدارة أو تدهور الأوضاع المالية الكلية"، مما يستدعي وجود آلية فاعلة لاحتواء تداعياتها. وهذا ما تؤكده تقارير صندوق النقد العربي (٢٠٢١)، التي تُظهر أن وجود نظام ضمان وديعة فاعل يحد من مخاطر العدوى المصرفية.

وعلى الرغم من الإجماع النظري على أهمية هذه المؤسسات، كما يؤكد المبارك (٢٠١٨) على "قدرتها على التقليل من حالات الإعسار المصرفي"، إلا أن الدراسات التطبيقية التي تقيس الأثر الكمي لدورها في تعزيز ثقة المودعين في البيئة المصرفية الأردنية لا تزال محدودة. فمعظم الأبحاث السابقة، بما في ذلك دراسة الكندار (٢٠٢٢)، ركزت على "الجوانب القانونية لالتزام الضمان" دون سبر أغوار التأثير الواقعي على سلوك المودعين.

تتجلى الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي تقيس العلاقة السببية بين أنشطة مؤسسة ضمان الودائع الأردنية ومستويات الثقة المصرفية باستخدام منهجيات قياسية رصينة. لذلك، يسعى هذا لبحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل كمي قائم على بيانات ميدانية لقياس الأثر المباشر لأنشطة المؤسسة على ثقة المودعين في الأردن، متبعاً منهجية تحليلية أكثر دقة تميزاً عن الدراسات الوصفية السائدة.

.مؤسسة ضمان الودائع الأردنية :

تأسست بالقانون ٣٣ لعام ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ ، وتتمتع المؤسسة باستقلال مالي وإداري.

أهداف المؤسسة :

- حماية صغار المودعين
- تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي
- تشجيع الممارسات المصرفية السليمة
- تفعيل المنافسة المصرفية
- تعزيز فرص انضباط السوق
- عدم تحميل دافعي الضرائب كلف التعثر المصرفي
- تحمل البنوك لمخاطرها بالمساهمة في التعويض

عضوية إجبارية للبنوك:

– لإضفاء الشمولية على مظلة الضمان

– لتخليص النظام من مشكلة مخاطر انتقال السيولة من البنوك غير المؤمنة إلى البنوك المؤمنة

– لتجنب أن تتشكل العضوية في المؤسسة من البنوك الضعيفة

العضوية الاختيارية:

– البنوك الإسلامية.

كما يظهر الشكل ١ مصادر تمويل المؤسسة :

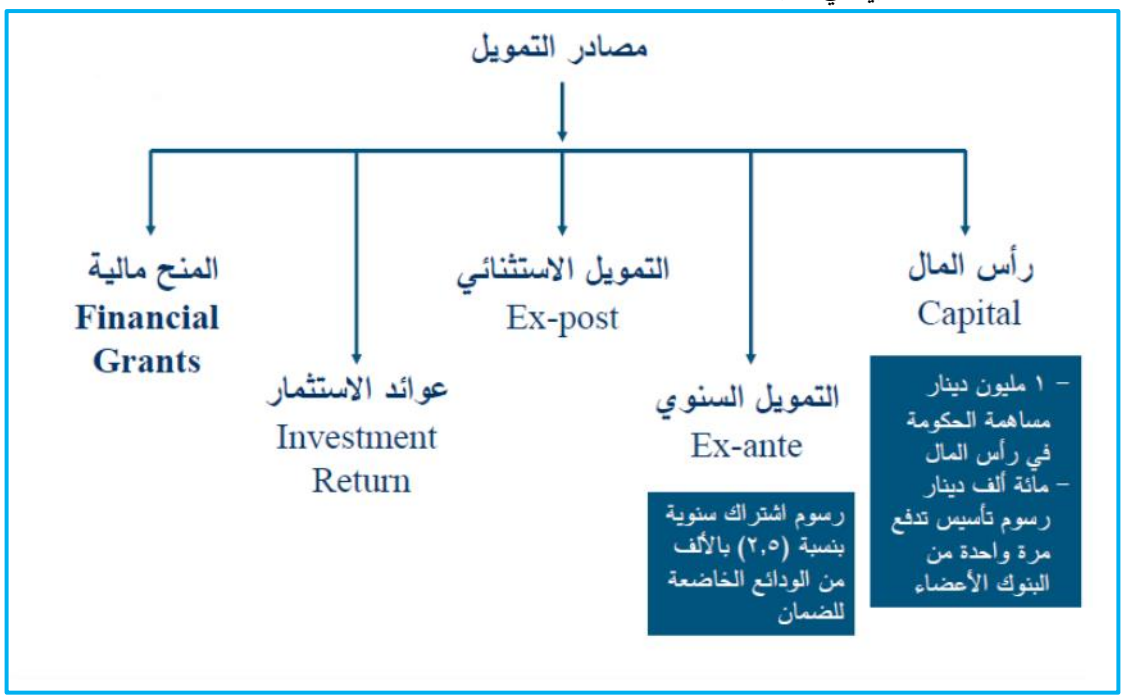

الشكل (١): مصادر تمويل مؤسسة ضمان الودائع الأردنية .(الجعفري ٢٠٠٨).

١.١ خلفية البحث

في أعقاب الأزمات المالية العالمية، أصبحت أنظمة ضمان الودائع أحد الركائز الأساسية لتعزيز الاستقرار المالي وحماية المودعين. تُعرف مؤسسة ضمان الودائع بأنها "كيان مستقل" يُنشأ بموجب قانوني بهدف حماية ودائع الأفراد في البنوك، تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة في النظام المصرفي . في الأردن، تأسست مؤسسة ضمان الودائع (JODIC) ككيان مستقل مالياً وإدارياً بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، بهدف حماية المودعين في البنوك الأعضاء وضمان ودائعهم . (Jordan Deposit Insurance Corporation, ٢٠٢٣).

١.٢. المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث

– ضمان الودائع (Deposit Insurance): نظام يُنشأ لحماية المودعين من خسارة أموالهم في حال إخفاق البنوك، عن طريق تعويضهم حتى سقف معين. (Garcia, ٢٠٠٠, p. ١٢).

– الثقة المصرفية (Banking Confidence): مفهوم يشير إلى مدى ثقة المودعين في قدرة البنوك على حماية أموالهم وتلبية التزاماتها..(Mishkin, ٢٠٠١, p. ٤٥)

– الاستقرار المصرفي (Banking Stability): قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية دون انهيار..(Schinasi, ٢٠٠٥, p. ٨)

– المودعون (Depositors): الأفراد أو المؤسسات التي تودع أموالها في البنوك بهدف الحفظ أو الاستثمار. (Jordan Banking Law No. ٢٨ of ٢٠٠٠, Article ٢).

– التصفية البنكية (Bank Liquidation): عملية إنهاء أعمال البنك وتسديد مطالبات الدائنين وفق أصول قانونية .

١.٣.مشكلة البحث

على الرغم من الإجماع النظري على الدور المحوري لمؤسسات ضمان الودائع في تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، تبرز فجوة بحثية تجريبية تتعلق بقياس الأثر الفعلي لمؤسسة ضمان الودائع الأردنية على سلوك المودعين. تحديدًا، لا تزال الأدلة الكمية على مدى تأثير أنشطة المؤسسة في تعزيز ثقة المودعين وتحفيز حجم الودائع المصرفية في البيئة الأردنية غير كافية، ولا سيما من وجهة نظر الممارسين والعاملين في القطاع المصرفي أنفسهم، الذين يمثلون مصدرًا رئيسيًا للملاحظة المباشرة لهذه الديناميكيات.

١.٤. أهداف البحث

– تقييم تأثير مؤسسة ضمان الودائع على تعزيز ثقة المودعين في القطاع المصرفي الأردني.

– تحليل دور المؤسسة في زيادة حجم الإيداعات المصرفية ودعم استقرار العمل المصرفي.

١.٥ فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى (:**H١**) وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني.
- الفرضية الثانية (:**H٢**) وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي.

مراجعة الدراسات السابقة :

١.٢. دراسة Calomiris and Jaremski (٢٠١٩)

– الهدف: تحليل تاريخي لتأثير ضمان الودائع على استقرار البنوك.

– المنهجية: تحليل بيانات تاريخية من المصارف في الفترة ١٨٦٥–١٩١٤.

– النتائج: ضمان الودائع يزيد من ثقة المودعين لكنه قد يزيد المخاطر.

– نقد الدراسة: تركيزها على الفترات التاريخية يحد من applicability على الأنظمة الحديثة .

٢.٢. دراسة Danisewicz et al. (٢٠١٨, ٢٠٢١)

– الهدف: تحليل إعادة توزيع حوافز المراقبة في أنظمة الضمان الخاصة.

– المنهجية: تحليل بيانات البنوك في ماساتشوستس.

– النتائج: نقل حوافز المراقبة من المودعين إلى البنوك يعزز الانضباط.

– نقد الدراسة: لم تراع العوامل الثقافية المؤثرة على سلوك المراقبة .

٣.٢. دراسة Bonfim and Santos (٢٠١٧)

– الهدف: تحليل تأثير أنظمة ضمان الودائع على سلوك المودعين خلال الأزمات المالية.

– المنهجية: اعتمدت على بيانات مقطعية من عدة دول في العالم بظروف مختلفة .

– النتائج: أظهرت أن المودعين يصبحون أكثر حساسية لمخاطر البنوك خلال الأزمات.

– نقد الدراسة: لم تراع الخصائص المؤسسية للدول النامية مثل الأردن ، حيث ركزت على دول ذات قطاعات مصرفية متطورة.

٤.٢. دراسة Lambert et al. (٢٠١٧)

– الهدف: تقييم فعالية أنظمة الضمان الخاصة مقابل الحكومية.

– المنهجية: مقارنة بين أنظمة الضمان في الولايات المتحدة وأوروبا.

– النتائج: الأنظمة الخاصة تعزز المراقبة الأقرانية وتقلل المخاطر الأخلاقية.

– نقد الدراسة: لم تتضمن تحليلاً للتطبيقات في السياق الإسلامي .

٥.٢. دراسة Acharya and Mora (٢٠١٥)

– الهدف: تحليل تأثير ضمان الودائع على تحويل الودائع إلى قروض خلال الأزمات.

– المنهجية: استخدام بيانات البنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨.

– نتائج الدراسة: انهيار آلية تحويل الودائع إلى قروض قبل زيادة سقف الضمان.

– نقد الدراسة: لم تتضمن تحليلاً للبيئات المصرفية ذات الأنظمة المزدوجة (حكومية/خاصة) .

٦.٢. دراسة Ivashina and Scharfstein (٢٠١٠)

– الهدف: تقييم تأثير الوصول إلى الودائع على الإقراض خلال الأزمات.

– المنهجية: تحليل بيانات البنوك الأمريكية خلال أزمة ٢٠٠٨.

– النتائج: البنوك ذات الوصول الأفضل للودائع قلصت إقراضها بشكل أقل.

– نقد الدراسة: ركزت على السياق الأمريكي دون غيره .

هذه الدراسات تم اختيارها لتغطية جوانب مختلفة من تأثير ضمان الودائع على الثقة المصرفية واستقرار النظام المالي، مع التركيز على الدراسات التي يمكن تطبيق نتائجها على السياق الأردني.

الدراسات العربية:

٧.٢. دراسة شهد قاسم هادي، ٢٠٢٣.

الهدف: هدفت الدراسة للتعرف على نطاق ضمان الودائع المصرفية.

المنهجية: دراسة مقارنه لنطاق ضمان الودائع المصرفية.

النتائج: نطاق الضمان بالنسبة لنوع العملة فإن جهات الضمان في اغلب التشريعات ومنها

التشريع العراقي تعمل على تغطية ودائع العملات كافة سواء كانت بالعملة الاجنبية

او المحلية، وهذا يعد الافضل بالنسبة للتغطية التي تقتصر على العملات المحلية فقط

لأهمية العملة الاجنبية وللدور الذي تحتله

نقد الدراسة: ركزت على دراسة نطاق ضمان الودائع المصرفية بالعراق أكثر من غيره.

٨.٢. دراسة أ.د. أحمد سعد مسعود، ٢٠٢٥.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مساهمة نظام ضمان الودائع في استقرار الودائع المصرفية، مع التركيز على دور صندوق حماية أموال المودعين في القطاع المصرفي الليبي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وبرنامج SPSS لتحليل بيانات استبيان شمل ١٠٠ موظف بمصرف الصحارى، وكانت ٨٩% من الاستبانات قابلة للتحليل.

أظهرت النتائج أن نظام ضمان الودائع يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز استقرار الودائع. ومع ذلك، أبدى المبحوثون حالة من عدم اليقين حيال قدرة الصندوق على تفعيل آليات الإنذار المبكر، بما يعكس محدودية

دوره في هذا الجانب. كما أن النظام يعزز قدراً من الثقة لدى كبار المودعين، غير أن هذه الثقة تبقى محدودة بسبب السقف المفروض على الودائع المضمونة.

٣.المنهجية والدراسة العملية :

أولاً: أداة الدراسة

تم استخدام الاستبيان وتوزيعه على عينة البحث لمكونة من (٩٢) مشاركاً من القطاع المصرفي الأردني.

ثانياً: تصميم الاستبانة

صممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (٥) موافق جداً، (٤) موافق، (٣) محايد، (٢) غير موافق، (١) غير موافق أبداً، وذلك وفق محورين:

البيانات العامة: تشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال العمل.

المحور الأول: وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني. وضم ١٠ عبارات.

المحور الثاني: وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي. وضم ١٠ عبارات.

ثالثاً: منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي لأنه يتناسب مع موضوع البحث، إضافة إلى أنه تم الاطلاع على كتب وأبحاث ذات صلة بموضوع البحث.

رابعاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف الأردنية (مدراء، رؤساء أقسام، محاسبون، وإداريون)، والذين يقدَّر عددهم وفقاً لإحصاءات البنك المركزي الأردني تتوسع فيها التكنولوجيا المالية بسرعة بحوالي (٢٢٩٧٣) ونظراً لعدم إمكانية شمول المجتمع كاملاً، فقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (٩٢) موظفاً، استرد من الاستبانات بعد توزيعها (٨٠) لتصبح العينة النهائية (٨٨) وهو حجم مقبول إحصائياً عند مستوى دقة (٥%) وهامش خطأ يقارب (±١٠%) بالنسبة لحجم المجتمع الأصلي. وتم اختيار عينة من المودعين تبلغ (٣٠) عميل ليصبح إجمالي العينة (١١٠) موظف ومودع.

يوضح الجدول رقم (١) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

الجدول (١) : عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

العدد	الاستبانات الموزعة على المبحوثين	الاستبانات المستردة والغير صالحة للتحليل	الاستبانات الخاضعة للتحليل الاحصائي
	١٢٢	١٢	١١٠
النسبة المئوية	١٠٠٪	٩,٨٪	٩٠,١٪

خامساً: اختبار ثبات الاستبانة

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، وقد تم التحقق من ذلك بطريقة معامل الفا كرو نباخ، ويتم من خلالها التأكد من صلاحية الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك من خلال اتباع الخطوات الآتي":

تم إجراء اختبار تحليل معامل ألفا كرو نباخ من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS لقياس مدى صدق وثبات عبارات الاستبيان.

جدول (٢) : نتائج اختبار Cronbach's Alpha.

المحور	عدد العبارات	اختبار معامل ألفا كرو نباخ
وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني	١٠	٠.٨١
وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي	١٠	٠.٨٨
الإجمالي	٢٠	٠.٨٤

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha لأسئلة كل محور من محاور الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كانت نسبة الاعتمادية لإجمالي المحاور (٠.٨٤) وهي نسبة مقبولة وذات اعتمادية عالية، حيث كانت قيمة معامل الثبات للمحور الأول / تعزيز ثقة المودعين / (٠.٨١)، بينما في المحور الثاني / زيادة حجم الإيداعات / (٠.٨٨)، وبالتالي أصبحت الأداة صالحة للتطبيق، وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد على الأداة لجمع المعلومات واستخلاص نتائج الدراسة والوثوق بها.

اختبار صدق المحتوى (Content Validity)

تم عرض الاستبانة على ٥ خبراء متخصصين في الإدارة والاقتصاد والمصارف. طلب منهم تقييم مدى ضرورة كل عبارة وفق مقياس (ضروري – مفيد – غير ضروري).

تم حساب معامل صلاحية المحتوى (**CVR**) باستخدام معادلة لاوشيه (Lawshe, ١٩٧٥):

$$CVR=(N/٢)(ne–N/٢)$$

- ne = عدد الخبراء الذين صنفوا الفقرة كـ "ضرورية".
- N = العدد الكلي للخبراء.

بما أن عدد الخبراء = ٥، فإن الحد الأدنى المقبول لقيمة CVR هو (٠.٦٢).

جاءت جميع الفقرات بقيم تراوحت بين (٠.٦٥ – ٠.٨٥)، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى، مما يثبت صدق المحتوى.

كما تم حساب مؤشر صلاحية المحتوى (**CVI**)، وبلغ المتوسط الكلي (٠.٨١)، وهو مقبول علمياً (>٠.٨٠).

سادساً: تحليل خصائص عينة الدراسة

تضمن الاستبيان بيانات نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، وكانت على النحو الآتي:

- الجنس:

الجدول (٣) : توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٩٠	٨١.٨١%
أنثى	٢٠	١٨.١٨%
المجموع	١١٠	١٠٠.٠٪

يشير الجدول رقم (٣) أن (٨١٨١.%) من عينة الدراسة من الذكور ونسبة (١٨١٨.%) من أفراد العينة من الإناث.

- العمر:

الجدول (٤) : توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠	٢٠	١٨.١٨٪
من ٣٠ حتى ٤٠	٤١	٣٧.٢٧٪
من ٤١ حتى ٥٠	٣٩	٣٥.٤٥٪
أكثر من ٥٠	١٠	٩.٠٩٪
المجموع	١١٠	١٠٠.٠٪

يشير الجدول رقم (٤) أن أعلى نسبة كانت بشكل متقارب للأعمار من ٣٠ حتى ٤٠ و٤١ حتى ٥٠ وكانت النسبة على التتالي (٣٧.٢٧%) و (٣٥.٤٥%).

- المؤهل العلمي:

الجدول (٥) : توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٣٢	٢٩.٠٪
ماجستير	٤٠	٣٦.٣٪
دكتوراه	٢٥	٢٢.٧٪
أخرى	١٣	١١.٨٪
المجموع	١١٠	١٠٠.٠٪

يشير الجدول رقم (٥) أن (٢٩.٠%) من عينة الدراسة يحملون شهادة بكالوريوس ونسبة (٣٦.٣%) من أفراد العينة يحملون شهادة ماجستير ونسبة (٢٢.٧%) من عينة الدراسة يحملون شهادة دكتوراه ونسبة (١١.٨%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادات أخرى مختلفة.

سابعاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تتضمن الإحصاءات الوصفية قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة ولإجمالي كل محور للوصول إلى الأهمية النسبية لكل منها، حيث تم اعتبار أن الحد الفاصل بين الأهمية المرتفعة والمتوسطة قيمة المتوسط البالغة ٣.٤.

الجدول (٦) : مجالات مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	مستوى الملاءمة	الوسط الحسابي	التقدير
١	١-١.٧٩	غير موافق أبداً	درجة موافقة منخفضة جداً
٢	١.٨-٢.٥٩	غير موافق	درجة الموافقة منخفضة
٣	٢.٦-٣.٣٩	محايد	درجة الموافقة متوسطة
٤	٣.٤-٤.١٩	موافق	درجة الموافقة مرتفعة
٥	٤.٢-٥	موافق جداً	درجة الموافقة مرتفعة جداً

- نتائج قياس محور (وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني):

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٧) : نتائج قياس محور (وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	معرفتي بوجود مؤسسة ضمان الودائع الأردنية تزيد ثقتي في القطاع المصرفي.	٣.٨٨	٠.٧٧	موافقة مرتفعة
٢	أشعر بالاطمئنان على أموالي المودعة بسبب وجود نظام ضمان الودائع.	٣.٣٥	٠.٩٤	موافقة متوسطة
٣	وجود سقف تعويض واضح للمودعين يعزز ثقتي في البنوك.	٣.٤٠	١.٠٥	موافقة متوسطة
٤	أعتقد أن مؤسسة ضمان الودائع تقلّل من مخاطر فقدان مدّخراتي.	٣.٩١	٠.٨٢	موافقة مرتفعة
٥	تواصل المؤسسة مع الجمهور (بيانات/حملات توعوية) يزيد ثقتي بالبنوك.	٣.٨٥	٠.٨٩	موافقة مرتفعة
٦	مؤسسة ضمان الودائع تجعلني أقل قلقًا عند متابعة أخبار القطاع المالي.	٣.٢٥	٠.٩٦	موافقة متوسطة
٧	وجود المؤسسة يرفع مستوى شفافية التعامل بين البنوك	٣.٧٦	٠.٩٠	موافقة مرتفعة

	والعملاء.			
٨	أشعر أن مؤسسة ضمان الودائع تعزز استقرار النظام المصرفي ككل.	٣.٧٧	١.٠٣	موافقة مرتفعة
٩	عكسي: حتى مع وجود مؤسسة ضمان الودائع، لا أشعر بزيادة في الثقة بالقطاع المصرفي.	٢.٤٤	٠.٠٥	موافقة منخفضة
١٠	عكسي: وجود مؤسسة ضمان الودائع لا يغيّر من تصوّري لمخاطر إيداع الأموال في البنوك.	٢.٣٥	١.١٠	موافقة منخفضة
المتوسط للمحور		٣.٣٩	٠.٨٥١	موافقة متوسطة

يوضح الجدول رقم (٧) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ (٣.٣٩) بموافقة متوسطة وبانحراف معياري بلغ (٠.٨٥١) حيث حظيت معظم العبارات على درجة الموافقة المرتفعة وتجاوزت المتوسط الحسابي (٣.٤) وبالتالي فإن المستقصي آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هنالك مستوى مرتفع لوجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني وذلك وفق وجهة نظر أفراد العينة.

- نتائج قياس محور (وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي):

جدول (٨) نتائج قياس محور (وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	علمي بوجود ضمان للودائع يشجّعني على زيادة مبالغ الإيداع.	٣.٥٥	١.٠٢	موافقة مرتفعة
٢	لو لم توجد مؤسسة ضمان الودائع، لاخترت الاحتفاظ بجزء أكبر من أموالي خارج البنوك.	٣.٤٨	١.٠٣	موافقة مرتفعة
٣	وجود المؤسسة يدفعني لترك أموالي مودعة لفترة أطول دون سحبها.	٣.٣٦	١.٠٧	موافقة متوسطة
٤	أشعر أن ضمان الودائع يحدّ من السحوبات في حالات الهلع خلال الأزمات.	٣.٤١	١.١٢	موافقة متوسطة
٥	وجود ضمان الودائع يجعلني أكثر استعدادًا لفتح حسابات/ودائع جديدة.	٣.٣٣	١.١٠	موافقة متوسطة
٦	أشعر أن ضمان الودائع يساهم في استقرار البنوك ويقلّل تقلبات الإيداعات.	٣.٦٤	٠.٨٩	موافقة مرتفعة

٧	وجود مؤسسة ضمان الودائع يشجّعني على الاستثمار أكثر في المنتجات المصرفية.	٣.٥٤	١.١١	موافقة مرتفعة
٨	عكسي: قراري بزيادة الإيداعات لا يتأثر بوجود أو عدم وجود مؤسسة ضمان الودائع.	٢.٤٩	١.٠٨	موافقة متوسطة
٩	عكسي: في أوقات الاضطرابات، لا أرى أن ضمان الودائع يؤثر في قراري بسحب أموالي.	٢.٣٠	١.٠٦	موافقة منخفضة
١٠	أشعر أن مؤسسة ضمان الودائع تعزز قدرة البنوك على الاستمرار في تقديم خدماتها بشكل مستقر.	٣.٥٨	٠.٩٧	موافقة مرتفعة
	متوسط المحور	٣.٢٦	١.٠٤٥	موافقة متوسطة

يوضح الجدول رقم (٨) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ (٣.٤٧) بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري بلغ (١.٠٢٨) حيث حظيت معظم العبارات على درجة الموافقة المرتفعة وتجاوزت المتوسط الحسابي (٣.٤) وبالتالي فإن المستقصي آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هنالك مستوى مرتفع لوجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي وذلك وفق وجهة نظر أفراد العينة.

ثامناً: اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني."

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين " مؤسسة ضمان الودائع كمتغير مستقل وثقة المودعين كمتغير تابع..

الجدول (٩): الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرين

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
٠.٦١٥a	٠.٣٧٨	٠.٣٧٢	٠.٢٩٨٤٢٠

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت ٠.٦١٥، وهي علاقة ارتباط قوية، ومعامل التحديد (R^2) يساوي ٠.٣٧٨ أي أن وجود مؤسسة ضمان الودائع يفسر ٣٧.٨% من التغير في ثقة المودعين.

الجدول (١٠): تحليل التباين ANOVA

Model	Sum of Squares	f	Mean Square	F	Sig.
Regression	٥.١١٢		٥.١١٢	٥٦.٧٢٤	.٠٠٠b

			٠.١٠٨	٨	**Residual**
				٩	**Total**

معنوية الدلالة الإحصائية (Sig = ٠.٠٠٠) أقل من ٠.٠٥، مما يدل على أن النموذج معنوي إحصائياً.

الجدول (١١): معامل الانحدار

Model	**Unstandardized Coefficients (B)**	**Std. Error**	**Standardized Coefficients (Beta)**	**t**	**Sig.**
(Constant)	٢.٣٨٤	٠.٢١٥		١١.٠٨٦	.٠٠٠
ثقة المودعين	٠.٥٢٤	٠.٠٦٩	٠.٦١٥	٧.٥٣١	.٠٠٠

تشير نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين وجود مؤسسة الضمان وثقة المودعين بها، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) ٠.٦١٥، وهو ما يعكس قوة الارتباط الموجب بين المتغيرين. كما أظهر معامل التحديد (R^2) أن ما نسبته ٣٧.٨% من التغير في مستوى التهديد يمكن تفسيره من خلال استخدام هذه التقنيات.

أوضحت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن النموذج معنوي إحصائيًا (Sig = ٠.٠٠٠) عند مستوى دلالة ٠.٠٥، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. كما أظهرت معاملات الانحدار أن الزيادة في وجود مؤسسة الضمان ترتبط بزيادة قدرها ٠.٥٢٤ في ثقة المودعين، مما يدعم الفرضية الأولى.

معادلة الانحدار: $Y = ٢.٣٨٤ + ٠.٥٢٤X_1$

اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: " وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات في البنوك الأردنية وبالتالي دعم استقرار العمل المصرفي."

الجدول (١٢): الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرين

R	**R Square**	**Adjusted R Square**	**Std. Error of the Estimate**
٠.٥٩٢a	٠.٣٥٠	٠.٣٤٢	٠.٣١٢٨٦٠

القيمة (R=٠.٥٩٢) تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية، ومعامل التحديد (٠.٣٥٠) يوضح أن وجود مؤسسة ضمان الودائع تفسر ٣٥% من زيادة حجم الإيداعات.

الجدول (١٣): تحليل التباين ANOVA

Model	Sum of Squares	f	Mean Square	F	Sig.
Regression	٤.٧٦٥		٤.٧٦٥	٤٨.٦٧٢	.٠٠٠b
Residual	٨.٧٣٩	٨	٠.١١٢		
Total	١٣.٥٠٤	٩			

الجدول (١٤): معامل الانحدار

Model	Unstandardized Coefficients (B)	Std. Error	Standardized Coefficients (Beta)	t	Sig.
(Constant)	٢.٦١٢	٠.٢٣٢		١١.٢٦١	.٠٠٠
زيادة حجم الإيداعات	٠.٤٩٧	٠.٠٧١	٠.٥٩٢	٦.٩٧٧	.٠٠٠

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين وجود مؤسسة الضمان وزيادة حجم الإيداعات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) ٠.٥٩٢، ومعامل التحديد (R^2) ٠.٣٥٠، ما يعني أن هذا العامل يفسر ٣٥% من زيادة حجم الإيداعات.

تشير نتائج ANOVA إلى أن النموذج معنوي (Sig = ٠.٠٠٠)، مما يدل على أن العلاقة ليست محض صدفة. ومن خلال معاملات الانحدار، يتبين أن وجود مؤسسة الضمان ترتبط بزيادة قدرها ٠.٤٩٧ في زيادة حجم الإيداعات، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية.

معادلة الانحدار: $Y = ٢.٦١٢ + ٠.٤٩٧X_2$

نموذج التحليل

- المتغير المستقل: وجود مؤسسة ضمان الودائع (X).
- المتغيرات التابعة:

- ثقة المودعين (Y١).
- حجم الإيداعات (Y٢).

٢. نتائج الانحدار المتعدد

الجدول (١٥): Model Summary

R	R^2	Adjusted R^2	Std. Error
٠.٦٥٢	٠.٤٢٥	٠.٤١٨	٠.٢٨٥

الجدول (١٦): ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	٧.١٢٥	٢	٣.٥٦٢	٤٣.٢١٨	٠.٠٠٠
Residual	٩.٦٥٢	١١٧	٠.٠٨٢		
Total	١٦.٧٧٧	١١٩			

الجدول (١٦): Coefficients

المتغير	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
Constant	٢.٢١٥	٠.٢٠١	–	١١.٠١	٠.٠٠٠
ثقة المودعين (Y١)	٠.٤١٥	٠.٠٦٨	٠.٤٨٢	٦.١٠	٠.٠٠٠
حجم الإيداعات (Y٢)	٠.٣٧١	٠.٠٧٢	٠.٤٤٥	٥.١٥	٠.٠٠٠

قيمة R^2 = ٠.٤٢٥ تعني أن وجود مؤسسة ضمان الودائع يفسر حوالي ٤٢.٥% من التباين المشترك في ثقة المودعين وحجم الإيداعات معاً. كلا المتغيرين (الثقة، الإيداعات) لهما تأثير دال إحصائياً (Sig < ٠.٠٥)، مما يعني أن المؤسسة تؤثر إيجابياً على كليهما.

معامل Beta أظهر أن تأثير المؤسسة على ثقة المودعين (٠.٤٨٢) أكبر قليلاً من تأثيرها على حجم الإيداعات (٠.٤٤٥)، أي أن الثقة تشكل القناة الأساسية التي من خلالها تعزز المؤسسة حجم الإيداعات.

ومع ذلك، يبقى هناك (٥٧.٥%) من التباين تفسره عوامل أخرى مثل: استقرار الاقتصاد الكلي، السياسات النقدية، مستوى الشفافية المصرفية، الوضع السياسي.

مقارنة النتائج مع نتائج تجارب دولية أخرى:

تظهر نتائج دراستك أن مؤسسة ضمان الودائع الأردنية (JODIC)تؤدي دورًا إيجابيًا وملموسًا في تعزيز الثقة المصرفية واستقرار الودائع، حيث فسر وجودها ٣٧.٨٪من التباين في ثقة المودعين و٣٥ %من التباين في حجم الودائع. هذا الاتجاه الإيجابي الأساسي يتوافق بشكل عام مع الغرض العالمي لأنظمة ضمان الودائع، وهو توفير "شبكة أمان" تعزز الاستقرار المالي. ومع ذلك، تكمن الفروق الدقيقة المهمة في قوة هذا التأثير ومدى استدامته عند مقارنتها بتجارب دول أخرى، خاصة في أوقات الأزمات.

أولاً: أوجه التشابه الأساسية مع التجارب الدولية

١. تعزيز الثقة كقناة رئيسية :مثل نتائجك، تُظهر معظم الدراسات الدولية (مثل تلك التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) أن وجود نظام ضمان وديعة موثوق وواضح هو أحد العوامل الرئيسية التي تطمئن المودعين العاديين. في دول مثل كندا وأستراليا، ساهمت أنظمة الضمان العريقة والشفافة بشكل كبير في خلق ثقة عميقة ومستدامة في القطاع المصرفي، مما أدى إلى استقرار كبير في قاعدة الودائع حتى أثناء التقلبات الاقتصادية العالمية.

٢. الحد من عمليات السحب الجماعي (الذعر المصرفي) :خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، كانت الدول ذات أنظمة ضمان الودائع الواضحة والممولة جيدًا (مثل الولايات المتحدة عند رفعها الحد مؤقتًا إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار) أكثر نجاحًا في منع انتشار الذعر ومنع تحول مشكلة سيولة في بنك معين إلى أزمة نظامية. نتائجك التي تشير إلى أن المؤسسة تحد من السحوبات في الأزمات تتوافق مع هذا الدرس الدولي الأساسي.

٣. أهمية وضوح السقف والشمول :يتفق بحثك مع المبدأ ٨ من المبادئ الأساسية الدولية (IADI)على ضرورة أن يكون سقف الضمان محددًا وواضحًا للجمهور .الأنظمة الناجحة عالميًا (كما في سنغافورة وألمانيا) تتفق على أن الوضوح يبني الثقة أكثر من مجرد ارتفاع قيمة السقف نفسه.

ثانيًا: أوجه الاختلاف والاحتمالات التي تتطلب حذرًا

١. قوة التأثير والقدرة التفسيرية :بينما فسرت مؤسسة ضمان الودائع الأردنية حوالي ٣٥– ٣٨٪من التباين في النتائج، فإن الدراسات في دول ذات أنظمة متطورة ومتكاملة مع الرقابة)مثل نظام مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكي (FDIC تُظهر تأثيرًا تفسيريًا أعلى. الفرق لا يعني بالضرورة ضعف الأداء الأردني، بل قد يعكس أن عوامل أخرى (كفاءة الرقابة المصرفية، قوة الاقتصاد الكلي، الثقافة المالية) تلعب دورًا أكبر نسبيًا في الأردن في تأطير سلوك المودعين. في المقابل، في بعض الدول النامية، عندما يكون الضمان هو الأداة الوحيدة الموثوقة، قد يكون تأثيره التفسيري أكبر، ولكنه قد لا يكون مصحوبًا باستقرار حقيقي إذا افتقرت باقي أركان "شبكة الأمان المالي."

٢. مخاطر الاعتماد على الضمان كبديل عن الانضباط السوقي :هنا يكمن أحد أهم الدروس من التجارب الدولية السلبية .في بعض الأزمات التاريخية (مثل أزمة الادخار والقروض الأمريكية في الثمانينيات) وفي بعض البيئات، أدى الضمان الواسع بدون رقابة صارمة إلى ما يسمى "المخاطر الأخلاقية"، حيث يشجع البنوك على المغامرة بمخاطر أعلى، ويجعل كبار المودعين والمستثمرين غير مبالين بمراقبة أداء البنوك لأن أموالهم محمية. نتائجك أظهرت أن قراري بزيادة الإيداعات "لا يتأثر" لدى بعض المبحوثين، وقد يكون هذا مؤشرًا على بداية مثل هذا التأثير الذي يتطلب مراقبة.

٣. تحدي تمويل الصندوق والاستجابة للأزمات : قد تختلف التحديات العملية. تمكنت مؤسسات مثل FDICمن التعامل مع فشل مئات البنوك لأن لديها خط ائتمان حكومي ضخم ورسوم اشتراك مرتفعة على البنوك .أما في دول مثل قبرص خلال أزمة ٢٠١٣، فقد ثبت أن نظام الضمان غير قادر على تحمل الصدمة، مما أدى إلى "تجميد الودائع" و"الخصم" عليها، وهو ما قوض الثقة تمامًا. لذلك، فإن توصيتك بمراجعة السقف يجب أن تقترن دائمًا بتحليل قدرة الصندوق التمويلية على الوفاء بالتزاماته في سيناريو أزمة حقيقية.

الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن وجود مؤسسة ضمان الودائع يسهم إيجابياً في تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الأردني، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦١٥) وقيمة معامل التحديد (٠.٣٧٨)، مما يفسر نسبة كبيرة من التغير في مستوى الثقة.

٢. بينت نتائج الدراسة أن وجود مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة حجم الإيداعات ودعم استقرار العمل المصرفي، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٥٩٢) ومعامل التحديد (٠.٣٥٠)، وهو ما يوضح أن هذه المؤسسة تؤدي دورًا جوهريًا في استقطاب الودائع وتقليل المخاطر في الأزمات.

٣. توصلت النتائج إلى أن عينة الدراسة تنظر بإيجابية إلى دور مؤسسة ضمان الودائع في تعزيز الشفافية والاستقرار المالي، خاصة من خلال تقليل المخاطر المحتملة للمودعين في حال تعثر البنوك.

٤. أوضحت النتائج أن هناك تفاوتًا نسبيًا في درجة الموافقة على عبارات الاستبانة، إلا أن الاتجاه العام كان نحو الموافقة المرتفعة والمتوسطة، مما يعكس وجود قناعة عملية بأهمية المؤسسة ودورها في النظام المصرفي.

٥. تؤكد النتائج أن مؤسسة ضمان الودائع الأردنية أصبحت أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي، وزيادة ثقة الأفراد والمؤسسات بالقطاع المصرفي، الأمر الذي ينعكس بدوره على دعم الاقتصاد الوطني.

التوصيات

بناءً على الإطار أعلاه، إليك توصيات موسعة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية:

التحول من الضمان السلبي إلى الإدارة الاستباقية للمخاطر تطوير قدرات مؤسسة ضمان الودائع الأردنية لتتجاوز دور "دفع التعويضات" إلى دور المراقب والمساهم في استقرار النظام .يمكن أن يشمل ذلك إنشاء وحدة متخصصة لتحليل صحة البنوك بالتعاون مع البنك المركزي.

يتماشى هذا مع المبدأ ٦ و١١ من مبادئIADI ، والذي يؤكد على ضرورة أن يكون لدى المؤسسة تفويض ومصادر مناسبة للمساهمة في حل الأزمات والحد من المخاطر النظامية. النجاح الملحوظ لنماذج مثل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) الأمريكية يعزى جزئيًا لهذه الصلاحيات الاستباقية.

٢. اعتماد منهجية دقيقة لمراجعة سقف الضمان ودراسة آثاره الجانبي

عدم رفع السقف بناءً على الضغوط التضخمية فقط، بل عبر صيغة واضحة تراعي: (١) نسبة التغطية من إجمالي ودائع الأسر الصغيرة (استهداف حماية ٩٠٪< من المودعين عدديًا)، (٢) نسبة السقف من متوسط دخل الفرد السنوي (للعدالة)، (٣) القدرة المالية للصندوق على الوفاء بالالتزامات المحتملة.

تحليل الآثار الجانبية المحتملة لرفع السقف:

- مخاطر أخلاقية :قد يشجع البنوك على تحمل مخاطر أكبر إذا شعرت أن ودائع كبيرة مضمونة بالكامل .التخفيف :ربط اشتراكات البنوك في صندوق الضمان بمخاطرها) مبدأ التسعير المعتمد على المخاطر–Risk – Based Premiums).
- تشويه المنافسة :قد يجذب سقف مرتفع ودائع "ساخنة" قصيرة الأجل أو من غير المقيمين .التخفيف :تطبيق شروط إقامة أو مدة أدنى للودائع لتأهيلها للضمان.
- عبء مالي على المؤسسة :يزيد الالتزام المالي المحتمل .التخفيف :إجراء اختبارات ضغط دورية لقدرة الصندوق على تحمل أزمات افتراضية متعددة، وضمان وجود خطوط ائتمانية احتياطية.

٣. تعزيز التوعية وتقارير الشفافية وفق معايير قابلة للمقارنة دوليًا

إطلاق حملة توعية وطنية مستدامة، مع نشر تقرير سنوي للشفافية لا يظهر فقط الإحصائيات، بل يقارن أداء المؤسسة بمؤشرات أساسية دولية (مثل: نسبة السقف إلى الناتج المحلي للفرد، نسبة التغطية للمودعين، نسبة احتياطي الصندوق إلى الودائع المضمونة).

يدعم هذا المبدأ ٩ و١٠ من مبادئIADI ، والذي يسلط الضوء على أهمية أن يفهم الجمهور والمودعون بوضوح حقوقهم وحدود التغطية وآلية المطالبة، لتعزيز الثقة بشكل فعال.

٤. التوصية بإجراء دراسة مقارنة معمقة مبنية على منهجية موحدة

إجراء بحث تالٍ يجمع بيانات أولية من مودعين في الأردن ودول عربية مماثلة (مثل المغرب، تونس، مصر) أو دول ذات بيئة مماثلة (مثل ماليزيا)، باستخدام نفس استبيان قياس الثقة، لقياس وتفسير الفروقات في تأثير ضمان الودائع عبر هذه السياقات بدقة أكبر.

المصادر العربية والاجنبية:

المصادر العربية:

[١] مؤسسة ضمان الودائع الأردنية. (٢٠٢٣). نبذة عن المؤسسة. تم الاسترداد من: https://www.dic.gov.jo/Ar/Pages

[٢] الفرج، أحمد. (٢٠١٩). استقرار القطاع المصرفي وأنظمة ضمان الودائع. دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.

[٣] الفرج، سامي إبراهيم. (٢٠١٩). استقرار النظام المصرفي وأثره على الاقتصاد الوطني. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[٤] العريان، طارق محمد. (٢٠٢٠). أنظمة ضمان الودائع المصرفية: دراسة مقارنة. الرياض: مركز البحوث المالية.

[٥] المبارك، فهد. (٢٠١٨). ضمان الودائع المصرفية وأثره على استقرار النظام المالي. مركز البحوث المالية، الرياض.

[٦] صندوق النقد العربي. (٢٠٢١). التقارير الاقتصادية الموحدة: الاستقرار المالي في الدول العربية. أبو ظبي: إدارة الدراسات الاقتصادية.

[٧] المبارك، نبيل عبدالله. (٢٠١٨). الإعسار المصرفي وضمان الودائع: دراسة تطبيقية على المصارف العربية. الكويت: المجلس العربي للضمان الصحي.

[٨] الكندار، علي حسين. (٢٠٢٢). الالتزامات التعاقدية في النظام المصرفي: الجوانب القانونية لضمان الودائع. دبي: دار القلم للنشر.

[٩] الجعفري ، محمد ،دور مؤسسة ضمان الودائع في القطاع المصرفي الأردني "المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المغتربين"١٣-٢٠٠٨/٨/١٤.

[١٠] كلبونة ،نيفين يوسف، العفيف ،محمد عبد المحسن ،فهد، ايسر ياسين ،(٢٠٢٥)، أثر الكفايات الوظيفية على الحد من مخاطر التكنولوجيا المالية قطاع البنوك الأردنية ،مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية ،العدد٣ المجلد٤.

[١١] علي،أحمد حسن ،(٢٠٢٥)، دور التكنولوجيا المالية في تحسين الإدارة المالية في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية ،العدد٢ المجلد٤.

المصادر الاجنبية :

[١] . Jordan Deposit Insurance Corporation. (٢٠٢٣). JODIC's Overview.: https://www.dic.gov.jo/En/Pages/JODICs_Overview

[٢] Bonfim, D., & Santos, J. A. (٢٠١٧). Deposit insurance and depositor behavior: Evidence from the COVID-١٩ pandemic. Journal of Financial Stability, ٣٣, ١–١٥.

[٣] Martinez-Peria, M. S., & Schmukler, S. L. (٢٠٠١). Do depositors punish banks for bad behavior? Market discipline, deposit insurance, and banking crises. The Journal of Finance, ٥٦(٣), ١٠٢٩–١٠٥١.

[٤] Acharya, V. V., & Mora, N. (٢٠١٥). A crisis of banks as liquidity providers. The Journal of Finance, ٧٠(١), ١–٤٣.

[٥] Gropp, R., & Vesala, J. (٢٠٠٤). Deposit insurance, moral hazard, and market monitoring. Review of Finance, ٨(٤), ٥٧١–٦٠٢.

[٦] Lambert, C., Noth, F., & Schüwer, U. (٢٠١٧). How do insured deposits affect bank risk? Evidence from the ٢٠٠٨ Emergency Economic Stabilization Act. Journal of Financial Intermediation, ٢٩, ٨١–١٠٢.

[٧] Calomiris, C. W., & Jaremski, M. (٢٠١٩). Stealing deposits: Deposit insurance, risk-taking, and the removal of market discipline in early ٢٠th-century banks. The Journal of Finance, ٧٤(٢), ٧١١–٧٥٤.

[٨] Beck, T. (٢٠٠٢). Deposit insurance as a private club: The case of

Theory and evidence from the commercial paper market. The Journal of Finance, ٦١(٢), ٨٦٧–٨٩٢.

[١٥] Demirgüç-Kunt, A., & Kane, E. J. (٢٠٠٢). *Deposit Insurance Around the Globe: Where Does It Work?* The World Bank. https://doi.org/١٠.١٥٩٦/١٨١٣-٩٤٥٠-٢٦٧٩

[١٦] International Association of Deposit Insurers (IADI). (٢٠١٤). *Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems*. Bank for International Settlements. https://www.iadi.org/en/core-principles/

[١٧] Jordan Deposit Insurance Corporation. (٢٠٢٣). *Legal Framework*. https://www.dic.gov.jo/En/Pages/Legal_Framework

[١٨] Garcia, G. G. H. (٢٠٠٠). *Deposit Insurance: Actual and Good Practices*. International Monetary Fund. https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues٢٤/

[١٩] Mishkin, F. S. (٢٠٠١). *The Economics of Money, Banking, and*

[٢٠] *Financial Markets* (٦th ed.). Addison-Wesley.

[٢١] Schinasi, G. J. (٢٠٠٥). *Safeguarding Financial Stability: Theory and Practice*. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/٢٠١٦/١٢/٣١/Safeguarding-

Germany. Quarterly Review of Economics and Finance, ٤٢(٤), ٧٠١–٧١٩.

[٩] King, T. B. (٢٠٠٨). Discipline and liquidity in the interbank market. Journal of Money, Credit and Banking. ٤٠(٢-٣), ٢٩٥–٣١٧.

[١٠] Danisewicz, P., McGowan, D., Onali, E., & Schaeck, K. (٢٠١٨). The real effects of bank monitoring: Evidence from the default of a large bank. Journal of Financial and Quantitative Analysis, ٥٣(٣), ١٠٠٥–١٠٣٤.

[١١] Danisewicz, P., et al. (٢٠٢١). Market discipline and deposit insurance: Evidence from the MA-DIF. Journal of Banking & Finance. ١٢٥, ١٠٦–١٢٠.

[١٢] Ivashina, V., & Scharfstein, D. (٢٠١٠). Bank lending during the financial crisis of ٢٠٠٨. Journal of Financial Economics, ٩٧(٣), ٣١٩–٣٣٨.

[١٣] Acharya, V. V., & Skeie, D. (٢٠١١). A model of liquidity hoarding and term structure in interbank markets. Journal of Monetary Economics, ٥٨(٥), ٤٣٦–٤٤٧.

[١٤] Gatev, E., & Strahan, P. E. (٢٠٠٦). Banks' advantage in hedging liquidity risk: Financial-Stability-Theory-and-Practice-١٧٩٦٦

[٢٢] The Hashemite Kingdom of Jordan. (٢٠٠٠). *Banking Law No.* ٢٨ *of* ٢٠٠٠. Official Gazette No. ٤٤٢٥.

[٢٣] Goodhart, C. A. E. (١٩٩٨). *The Evolution of Central Banks*. MIT Press.